EY Building a better working world

IEITI

مبادرة الشفافية
في الصناعات الإستخراجية في العراق
مُلخّص التقرير السنوي لعام 2017

الله اكبر

يصدر تقرير 2017 لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وفقاً للمتطلب 4.8 من معايير المبادرة. وقد بذل مجلس الأمناء جهوداً كبيرةً في الإشراف على عملية إعداده وتحديد المعايير التي تنطبق على القطاع الاستخراجي في العراق وبشكل أساسي تحديد أنواع الإيرادات والمدفوعات الواجب إدراجها.

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت من قبل الإداري المستقل والأمانة الوطنية ووزارة النفط، فلقد واجهت عملية إعداد التقرير العديد من التحديات وبشكل رئيسي في عملية جمع المعلومات من الجهات المبلغة سواء كانت حكومية أم قطاع خاص حيث إن العديد من هذه الجهات تأخرت في تقديم المعلومات المطلوبة لإعداد التقرير الأمر الذي أثر على الجدول الزمني للمشروع لكن في نهاية المطاف أثمرت هذه الجهود بالحصول على نسبة مشاركة عالية جداً من قبل الأطراف المبلغة الأمر الذي عزز من جودة التقرير وشموليته وبالتالي رصانته بالاستجابة لمتطلبات المبادرة.

الأمر الآخر الذي أثر على الجدول الزمني لإعداد التقرير هو محاولة استحصال معلومات من حكومة إقليم كردستان والشركات العاملة في الإقليم لكن دون جدوى وذلك بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت من قبل مجلس الأمناء والإداري المستقل والجهات المعنية في الحكومة الاتحادية لتحقيق مشاركة حكومة إقليم كردستان في المبادرة، الأمر الذي تطلب منا تقديم طلب التنفيذ المعدل الى المبادرة الدولية التي وافقت عليه بتاريخ 19 آذار 2019.

من اهم ما يميز هذا التقرير عن التقارير السابقة هو طريقة عرض المعلومات وسهولة الوصول إليها وتحديد مصادرها ووضع الروابط الإلكترونية لسهولة الاستدلال. إضافة الى ذلك فقد عمل مجلس الأمناء مع الحكومة على تحديد الشركات المملوكة للدولة بناءً على قانون رقم 22 لعام 1997 المعدل بوصفها الشركات المملوكة بالكامل للدولة. كما شارك المجلس في المناقشات مع الجهات الحكومية لتحديد سياسة الدولة فيما يتعلق بالإفصاح عن العقود. وفيما يتعلق بالعقود في قطاع النفط والغاز فقد نشرت وزارة النفط على موقعها الإلكتروني سياستها فيما يتعلق بالإفصاح عن العقود البترولية.

إضافة الى ما سبق، فإن هذا التقرير يعرض أيضاً بيانات إنتاج وتصدير النفط الخام لعام 2017 مقسمة الى إنتاج جولات التراخيص وإنتاج الجهد الوطني ومجمل المبالغ التي دفعت الى شركات جولات التراخيص وبشكل تراكمي منذ عام 2011 ولغاية عام التقرير. وضح التقرير مجمل إنتاج الغاز والكميات المستثمرة منه ونسبة الحرق وهي دلالة على تطور صناعة الغاز وتقليل أثاره البيئية والتي أصبحت من مرتكزات المعايير الجديدة التي صدرت في حزيران 2019. كما أنه يبين أن الصناعات الاستخراجية تشكل غالبية الصادرات العراقية والمساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الحكومية. وكان هنالك تفاصيل وافية لمبالغ الضرائب المستحصلة من القطاع الاستخراجي النفطي مع تركيز على الفروقات التي بلغت أكثر من 31 مليون دولار. وبين التقرير مجمل المبالغ المخصصة والمصروفة فعلاً والخاصة بالبترودولار وتنمية الأقاليم وأسباب عدم الصرف. وكذلك ينشر التقرير ولأول مرة حجم العمالة العراقية والاجنبية في حقول جولات التراخيص ونسبة العمالة الأجنبية في كل حقل. وعلى صعيد ملكية المنفعة، كشف التقرير عن وجود مخالفة صريحة لأنظمة التعاقد سارية النفاذ في العراق في أحد حقول محافظة البصرة. أما على صعيد نتائج عمليات المطابقة، فقد تم تحديد فروقات بما يقارب المليار و125 مليون دولار تعزى الى الفروقات في آلية تسجيل غرامات التأخير واختلاف تواريخ تسجيل بعض العمليات بالإضافة الى فروقات في تسجيل البيانات على الأساس النقدي أو على أساس الاستحقاق. ومن الجدير بالذكر أيضاً، وجود فروقات بحوالي 15.9 مليون دولار لم يتمكن الإداري المستقل من معرفة أسبابها.

يعرض التقرير ضمن أحد أجزاؤه توصيات تهدف في المقام الأول الى زيادة الشفافية في الإفصاح من جانب بعض الكيانات الحكومية بالإضافة الى زيادة وعيها بأهمية المبادرة ودورها في زيادة الشفافية والمساءلة. وشددت التوصيات أيضاً على الحاجة الى بناء قنوات اتصال مفتوحة مع جميع الشركات العالمية المعنية بقطاع النفط والغاز في العراق سواء كانت مشترية أو مشغلة بهدف تعزيز كفاءتها في الإبلاغ عن البيانات المطلوبة من قبل المبادرة واضعاً الحلول ازاء محاولة النهوض بقطاع التعدين وحل مشكلة اعداد موظفي الحكومة والعمالة العراقية والأجنبية واعتماد وزارة النفط لآلية موحدة في احتساب الغاز المنتج.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أتقدم بالشكر والعرفان لكل من ساهم في إعداد هذا التقرير ولم يتوان عن تزويدنا بالمعلومات ولم يبخل علينا بالنصح والمشورة. ونخص بالذكر السيد ثامر عباس الغضبان نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة وزير النفط ورئيس مجلس الأمناء لما بذله من جهود في متابعة مراحل إصدار التقرير وفي توجيه الجهات المعنية بتزويد البيانات المطلوبة. والشكر موصول أيضاً لشركة أرنست ويونغ التي أعدت التقرير ووزارة النفط والدوائر والشركات التابعة لها ووزارات الصناعة والمعادن والتخطيط والمالية. وكذلك شركات النفط العالمية سواء المطورة للحقول منها أو المشترية للخام العراقي.

وختاماً لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لزملائي في مجلس الأمناء وأبنائي موظفي الأمانة الوطنية لما بذلوه من جهود متواصلة لضمان التزام التقرير بكل المعايير ووصول المعلومة الدقيقة في الوقت المناسب.

علاء محي الدين
المدير التنفيذي

جدول المحتويات

المصطلحات والإختصارات 1

1. مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية 2

1.1 مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية 2

1.2 تنفيذ المبادرة في العراق 2

2. الإطار القانوني والمالي 3

2.1 نبذة عامة حول الإطار القانوني 3

2.2 الإطار المالي 5

3. الإنتاج والتصدير 7

3.1 بيانات الإنتاج والتصدير حسب السلعة 7

3.2 إنتاج النفط الخام 8

4. تحصيل الإيرادات 10

4.1 أنواع الإيرادات 10

5. نتائج عمليات مطابقة البيانات 11

5.1 ملخص لمطابقة البيانات 11

6. تخصيص الإيرادات 12

6.1 إيرادات الموازنة الإتحادية 12

6.2 التحويلات المحلية 12

7. المساهمة الإقتصادية للقطاع الإستخراجي 14

8. المؤشرات والتوصيات 15

المصطلحات والإختصارات

IOCs	الشركات النفطية العالمية
MoO	وزارة النفط في جمهورية العراق
MoIM	وزارة الصناعة والمعادن في جمهورية العراق
MoF	وزارة المالية في جمهورية العراق
MoP	وزارة التخطيط في جمهورية العراق
MSG	مجلس أصحاب المصلحة
EITI	مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية
KRG	حكومة إقليم كردستان
BOC	شركة نفط البصرة في جمهورية العراق
NOC	شركة نفط الشمال في جمهورية العراق
MdOC	شركة نفط الوسط في جمهورية العراق
TQOC	شركة نفط ذي قار في جمهورية العراق
OEC	شركة الإستكشافات النفطية العراقية
سومو	شركة تسويق النفط العراقية
TSC	عقود الخدمات الفنية
DPSC	عقود خدمات التطوير والإنتاج
EDPC	عقود الإستكشاف والتطوير والإنتاج
GDPSC	عقود خدمات تطوير وإنتاج الغاز
PCLD	دائرة العقود والتراخيص البترولية
UNSCR	قرارات لجنة الأمم المتحدة للتعويضات
SOE	الشركات المملوكة للدولة
مقمق	مليون قدم مكعب قياسي

1. مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية

1.1 مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية

مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية (المبادرة) منظمة عالمية تهدف لزيادة شفافية الصناعة الإستخراجية وبالتالي زيادة مسؤولية حكومات البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. حيث يتطلب الأمر إلتزام الدول المشاركة في المبادرة نشر تقارير سنوية تفصح عن إيرادات إستخراج الموارد الطبيعية للبلاد من خلال مطابقة مدفوعات الشركات العاملة في الصناعات الإستخراجية مقابل إيرادات الحكومة، وذلك وفقاً لمعايير المبادرة[1]. إضافة إلى ذلك، يجب أن تفصح هذه التقارير عن معلومات سياقية حول قطاع الصناعات الإستخراجية في البلاد مثل الأطر القانونية والمالية التي تنظم هذا القطاع وتوزيع إيرادات القطاع الإستخراجي ومساهمات القطاع المباشرة وغير المباشرة في الإقتصاد.

الرسم البياني 1.1: متطلبات الإفصاح الخاصة بمعيار مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية[2]

1.2 تنفيذ المبادرة في العراق

يعد العراق غنياً بموارده الطبيعية ومن أهمها النفط الخام والغاز الطبيعي اللذان يعدان مصدراً غير مستغل للموارد الهيدروكربونية نتيجة لسنوات الحرب الطويلة والعقوبات الدولية؛ حيث لا يزال إحتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي غير مستغل. إضافة للنفط الخام والغاز، فضلاً عن موارده المعدنية وأهمها الكبريت والفوسفات.

يلخص الجدول أدناه إحتياطيات النفط الخام والغاز والمعادن في العراق لسنة 2017.

الجدول 1.1: الإحتياطيات لكل سلعة اعتباراً من 2017

المادة	الإحتياطي
النفط الخام	147 مليار برميل
الغاز	132.2 تريليون قدم مكعب
الكبريت	600 طن متري
الفوسفات	10,000 مليون طن
الحجر الجيري	8,000 مليون طن

المصدر: وزارة النفط ووزارة الصناعة والمعادن

تم إعلان إلتزام العراق بالمبادرة في آذار سنة 2010 وأعلن مجلس المبادرة عن ترشيح العراق للمبادرة. للحصول على التقرير الكامل لعام 2017 (اضغط هنا).

[1] https://eiti.org/document/standard
[2] https://eiti.org/who-we-are

2. الإطار القانوني والمالي

2.1 نبذة عامة حول الإطار القانوني

يتكون النظام الإتحادي في جمهورية العراق من عاصمةٍ وأقاليم ومحافظاتٍ لامركزيةٍ وإدارات محلية. ويشكل إقليم كردستان جزءً من جمهورية العراق الإتحادية ويخضع ويدار من قبل إدارة إقليمية.

وفي غياب قانون يحكم الموارد الهيدروكربونية في العراق الإتحادي، يخضع هذا القطاع للدستور العراقي وعدد من القوانين واللوائح. ووفقاً للدستور العراقي، يعد النفط والغاز ملكاً للشعب العراقي في كافة المناطق والمحافظات. وتنص المادة 111 من الدستور العراقي على الأساس القانوني لتنمية القطاع علماً أن "النفط والغاز يعدان ملكاً للشعب العراقي في كافة المناطق والمحافظات". وتحدد المادة 112 مسؤولية الحكومة الإتحادية بالتنسيق مع حكومة الإقليم والمحافظات المنتجة غير المنضوية بإقليم في صياغة السياسات الإستراتيجية لتنمية ثروة النفط والغاز. وتتطلب المادة توزيعاً عادلاً لإيرادات النفط والغاز وفقاً للنسبة السكانية في جميع أنحاء البلاد.

جرى إعداد مسودات متعددة لقانون موارد المواد الهيدروكربونية في العراق الإتحادي، الا أنه لم يتم سن قانون حتى الآن. في غياب مثل هذا القانون، يخضع القطاع الإستخراجي لأحكام الدستور العراقي، وعدد من القوانين واللوائح. في حكومة إقليم كردستان، صدر قانون النفط والغاز في عام 2007 - قانون رقم (22) لسنة 2007 قانون النفط والغاز لإقليم كوردستان.

وبإستثناء حكومة إقليم كردستان، فإن الموارد الطبيعية في العراق تحكمها سلطة مركزية حيث تمتلك الحكومة كافة الموارد الطبيعية، وتنتج وتنقل وتبيع وتحاسب عن كميات النفط الخام المنتج والمصدّر أو المستخدم محلياً. أسست وزارة النفط عدد من شركات النفط والغاز الوطنية وفوضت لها بعض المهام في مجالات الإستكشاف والحفر والإنتاج، والنقل والتوزيع والتسويق، والصناعة التحويلية. ويخضع قطاع التعدين لنفس الهيكل المركزي والذي يدار من قبل وزارة الصناعة والمعادن والشركات التابعة لها المملوكة بالكامل.

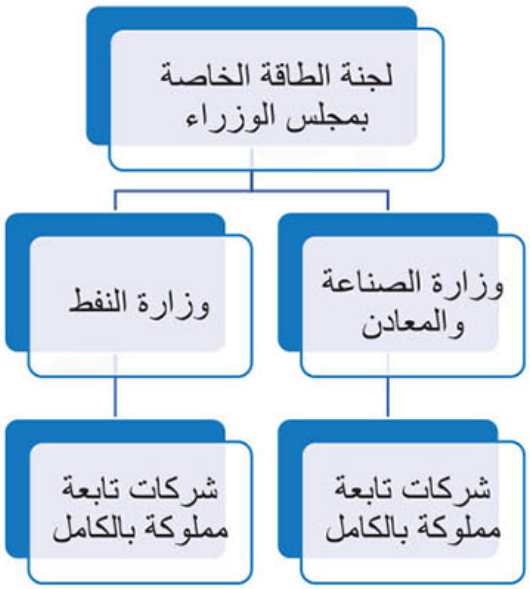

الرسم البياني 2-1: الكيانات التي تحكم القطاع الإستخراجي في العراق

يشار إلى الشركات التابعة لوزارة النفط ووزارة الصناعة والمعادن في هذا التقرير على أنها شركات مملوكة للدولة، والتي تم تعريفها من قبل مجلس أصحاب المصلحة وفقاً لقانون الشركات العامة رقم 22 لعام 1997، بأنها شركات تابعة مملوكة بالكامل مستقلة إقتصادياً ومالياً.

2,1,1 التراخيص وعقود القطاع الإستخراجي

قطاع النفط والغاز

لدى العراق 73 حقلاً للنفط والغاز كما في عام 2017، موزعة بين خمس شركات نفط وطنية والتي لها مسؤولية تطوير حقول النفط والغاز في المحافظات التي تعمل فيها. تتحمل شركات النفط الإستخراجية الوطنية مسؤولية تطوير حقول النفط والغاز في المحافظات التي تعمل فيها. وتقوم هذه الشركات بتشغيل بعض الحقول بشكل مستقل حيث يتم تخصيص تلك الحقول لشركات النفط الوطنية لغرض الإنتاج الوطني وفقا لخطط وزارة النفط وقرارات مركزية. وتقوم شركات النفط العالمية بتشغيل الحقول الأخرى بموجب عقود الخدمات[3] التي يتم منحها بموجب جولات التراخيص التي تعقدها دائرة العقود والتراخيص البترولية التابعة لوزارة النفط. وتعتمد عقود الخدمات الممنوحة في العراق الإتحادي على قبول شركات النفط الدولية رسومًا ثابتة لكل برميل من النفط الخام (يُشار إليها بأجور الربحية) بدلاً من حصة مساهمة. وبموجب عقد الخدمة، تصبح شركة النفط الدولية "مقاول" لإحدى شركات النفط الاستخراجية الوطنية الخمس (شركة نفط البصرة، شركة نفط الشمال، شركة نفط الوسط، شركة نفط ميسان وشركة نفط ذي قار[4]) لتطوير حقول النفط ذات الصلة.

إضافة إلى ذلك، تشارك الدولة في ملكية تراخيص النفط والغاز من خلال شريك حكومي والذي عادة ما يملك ما بين 5-25٪ من إجمالي حصص الإئتلاف في العقد.

أجرى العراق خمس جولات تراخيص من 2009 إلى 2018 وتم بموجبها منح حقول ورقع إستكشافية لشركات النفط الدولية. وبالرغم من ذلك فإن التراخيص الممنوحة بموجب جولات التراخيص الأربع الأولى فقط هي الناشطة إعتباراً من تاريخ تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الإستراتيجية في العراق لعام 2017. خلال العام 2017، لم يتم عقد جولات تراخيص، وبناءً على ذلك لم تُمنح تراخيص جديدة لشركات النفط الدولية.

قطاع التعدين

لم تُعلن وزارة الصناعة والمعادن جولات تراخيص لمنح التراخيص لشركات القطاع الخاص. ووفقاً لوزارة الصناعة والمعادن، فإن قانون الإستثمار رقم 13 لعام 2006 (بصيغته المعدلة) وقانون الإستثمار المعدني رقم 91 لعام 1988 يحكمان الإستثمار في قطاع المعادن في العراق. تعد شركة المسح الجيولوجي والتعدين العراقية مؤسسة تابعة للوزارة ومسؤولة عن إجراء المسوحات الجيولوجية والإستكشافات المعدنية وتشجيع مشاريع التعدين في القطاعين الخاص والعام وإجراء دراسات الأثر البيئي. وتعد مسؤولة أيضا عن تنفيذ قانون الإستثمار المعدني رقم 91 لعام 1988 (بصيغته المعدلة) الذي يوفر عدداً من الفرص الإستثمارية بما في ذلك الإستثمارات في الفوسفات والكبريت الحر والكبريتات ورمل السيليكا والطين الأحمر وصلصال الطابوق وغيرها.

---

[3] تم إستخدام الأنواع التالية من عقود الخدمات في جولات التراخيص التي تديرها الحكومة الإتحادية العراقية:
- عقود الخدمات الفنية
- عقود الخدمات للتطوير والإنتاج
- عقود الخدمات للتطوير الإستكشافي والإنتاج
- عقود الخدمات لتطوير وإنتاج الغاز

[4] تم تأسيس شركة نفط ذي قار خلال شهر آذار 2017

2.2 الإطار المالي

يوضح الرسم البياني التالي العلاقات المالية بين الحكومة الإتحادية والشركات الإستخراجية في قطاع النفط والغاز، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة في العراق الإتحادي:

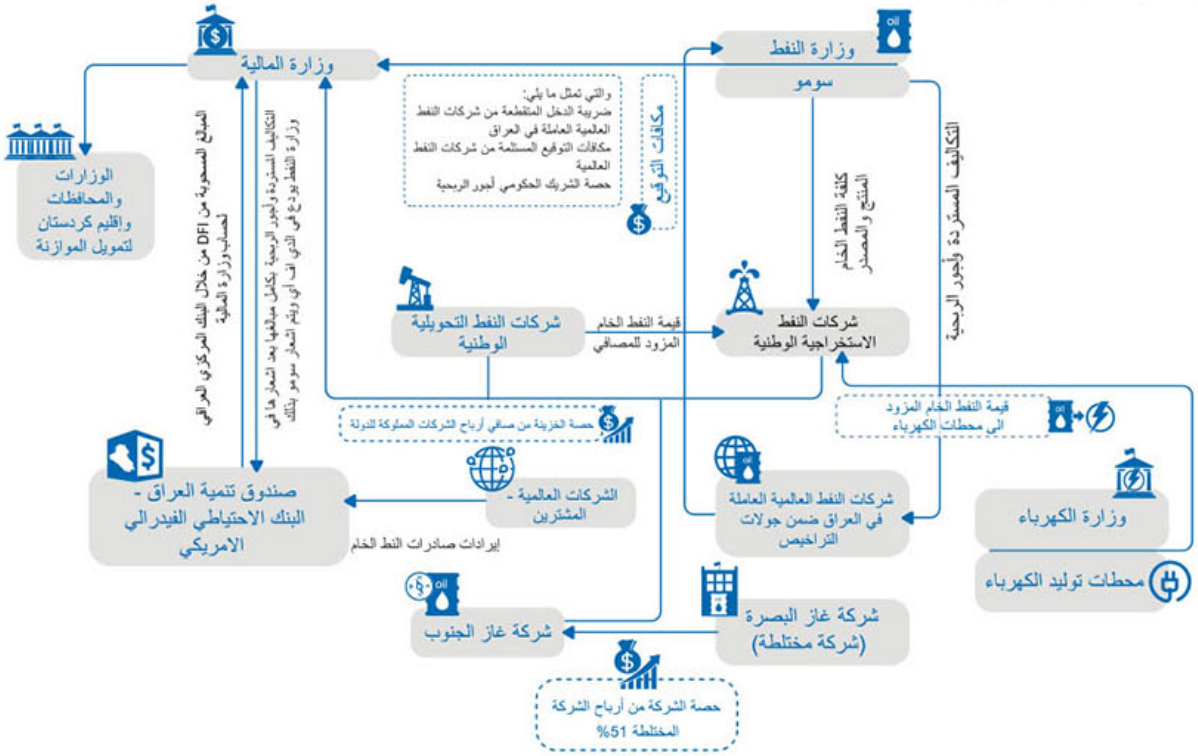

الرسم البياني 2-2: العلاقة المالية في قطاع النفط والغاز في العراق

- يذهب النفط الخام المنتج عن طريق الجهد الوطني وجولات التراخيص (عدا إقليم كردستان) الى:
  - شركة تسويق النفط (سومو) لتصدير النفط الخام إلى الأسواق الخارجية
  - مصافي النفط لتكرير النفط الخام وإنتاج المنتجات نفطية
  - محطات توليد الطاقة الكهربائية
- يتم صرف دفعات الخدمة الداخلية لشركات النفط الوطنية من خلال وزارة المالية عن طريق شركة سومو لتغطية قيمة الإنتاج المصدّر (بشكل شهري). إعتباراً من عام 2016 وبناءً على قرار من وزارة النفط، تم صرف دفعات الخدمة الداخلية لشركة الإستكشافات النفطية لمشاركتها في عملية الإستكشاف وبالتالي مساهمتها غير المباشرة في عملية التصدير.
- قيمة النفط الخام المجهز للمصافي ومحطات توليد الكهرباء يذهب لشركات النفط الوطنية الإستخراجية.
- يتم إيداع جميع عائدات تصدير النفط الخام من قبل مشتري النفط العالميين في حساب إستلام إيرادات النفط (OPRA)، المفتوح لدى البنك الإحتياطي الفدرالي في نيويورك. يتم نقل خمسة وتسعين بالمائة (95٪) من العائدات إلى صندوق تنمية العراق في البنك الإحتياطي الفدرالي في نيويورك ويتم تحويل النسبة المتبقية البالغة 5٪ من عائدات تصدير النفط الخام إلى صندوق تعويضات الأمم المتحدة للكويت.
- تعتبر شركة غاز البصرة شركة مساهمة مختلطة، مملوكة بنسبة 51% لشركة غاز الجنوب وبالتالي، تتلقى شركة غاز الجنوب حصتها من صافي أرباح شركة غاز البصرة بما يتوافق مع حصتها في الملكية.
- وفقاً للقانون، على كافة الشركات المملوكة للدولة تخصيص ما نسبته 45% من الحصة الموزعة من صافي الأرباح الى وزارة المالية كتحويلات "حصة الخزينة".
- ممارسات وزارة النفط - تقوم دائرة العقود والتراخيص البترولية، فيما يتعلق بالإيداعات الضريبية، ولغاية السنة المالية 2016 بالإحتفاظ بمبلغ نسبته 35٪ من قيمة أجور الربحية الموافق عليها في الربع الأول إلى ما بعد نهاية السنة المالية. أما فيما يخص السنة المالية 2017، لم تقم وزارة النفط باقتطاع الضرائب من أجور الربحية الخاصة بالشركات العالمية العاملة في العراق بموجب عقود الخدمة، وبدلاً من ذلك، أصدرت تعليمات للشركات العالمية بالذهاب مباشرة الى هيئة الضرائب لتسوية الضرائب المستحقة عليها.
- تقوم وزارة النفط بإجراء تحويلات الى وزارة المالية فيما يتعلق بما يلي:
  - إقتطاعات ضريبة الدخل على الشركات من أجور الربحية الخاصة بشركات النفط العالمية.
  - مبالغ مكافآت التوقيع المدفوعة من قبل شركات النفط العالمية.

- حصة الشريك الحكومي من أجور الربحية المدفوعة خلال السنة.

- توزع وزارة المالية الأموال على الوزارات والمحافظات المختلفة، حسب مخصصات الموازنة الإتحادية.

يوضح الرسم البياني التالي العلاقات المالية بين الحكومة الإتحادية والشركات الإستخراجية في قطاع التعدين، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة في العراق الإتحادي:

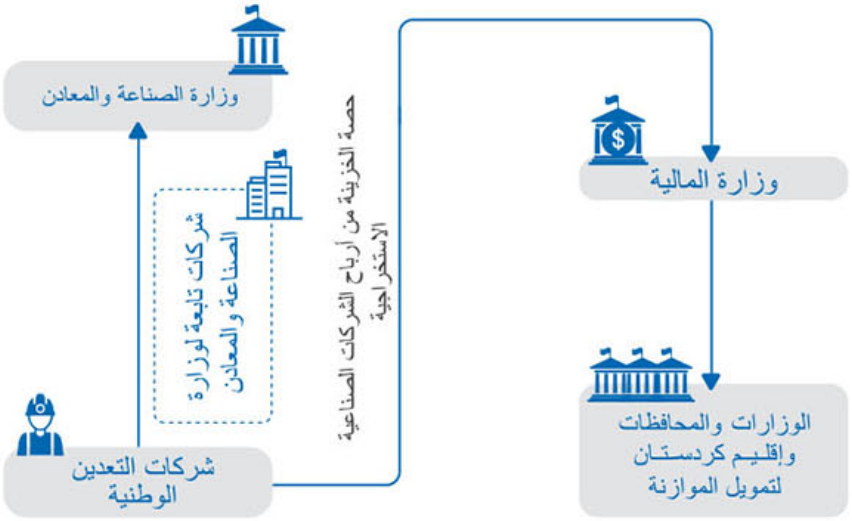

الرسم البياني 2-3 العلاقة المالية في قطاع التعدين في العراق

- يتم دفع الإيرادات الناتجة عن بيع المعادن المنتجة إلى حسابات الشركات الصناعية الإستخراجية.
- وفقاً للقانون، على كافة الشركات المملوكة للدولة تخصيص ما نسبته 45% من الحصة الموزعة من صافي الأرباح الى وزارة المالية كتحويلات "حصة الخزينة".
- توزع وزارة المالية الأموال على الوزارات والمحافظات المختلفة، حسب مخصصات الموازنة الإتحادية.

3. الإنتاج والتصدير

3.1 بيانات الإنتاج والتصدير حسب السلعة

أكثر السلع المنتجة في الصناعات الإستخراجية هو النفط الخام. وكما في عام 2017، السلعة الهيدروكربونية الوحيدة المصدرة هي النفط الخام. بدأ العراق بتصدير منتجات بترولية متعددة منها النفثا وغاز البترول المسال والمكثفات خلال الأعوام الماضية الأخيرة. ولكن لم يبدأ العراق بعد تصدير المعادن المنتجة حتى الآن.

الجدول 3-1: بيان موجز لكميات وقيم الإنتاج في القطاع الإستخراجي

السلعة	وحدة القياس (كمية)	الكمية	القيمة التقديرية للإنتاج الدينار العراقي
النفط الخام	برميل	1,466,457,830	8,983,641,135,295
الغاز	مليون قدم مكعب	2,109,728.76	127,752,635,072
الملح الخام	طن	31,377.36	387,556,920
رمل السيليكا للأسمنت الأسود	طن	49.68	745,200
رمل السيليكا (غير المحبب)	طن	252.54	2,525,400
رمل السيليكا للمسبك	طن	157.5	27,562,500
منتج البنتونايت	طن	200	-
البنتونايت الخام	طن	206.172	16,493,760
الرمل القياسي	طن	20	65,260,000

الجدول 3-2: بيان موجز لكميات وقيم الصادرات في القطاع الإستخراجي

السلعة	وحدة القياس (كمية)	الكمية	القيمة (الدولار الامريكي)
النفط الخام	برميل	1,207,822,633	59,462,609,245
الغاز	-	-	-
الملح الخام	-	-	-
رمل السيليكا للأسمنت الأسود	-	-	-
رمل السيليكا (غير المحبب)	-	-	-
رمل السيليكا للمسبك	-	-	-
منتج البنتونايت	-	-	-
البنتونايت الخام	-	-	-
الرمل القياسي	-	-	-

3.2 إنتاج النفط الخام

ينقسم إنتاج النفط الخام في العراق الإتحادي إلى نوعين؛

- إنتاج جولات تراخيص الذي يمثل إنتاج شركات النفط العالمية بموجب عقود الخدمة الممنوحة ضمن جولات التراخيص.
- الإنتاج الوطني الذي يمثل إنتاج النفط الخام من حقول النفط التي تديرها شركات النفط الوطنية بشكل مستقل.

الرسم البياني 3-1: توزيع أرقام إنتاج النفط الخام 2016 و2017

يمر النفط الخام المُصدّر من العراق عبر خط الأنابيب بين العراق وتركيا وموانئ البصرة وجيهان (في تركيا). وتوضح الأرقام التالية حجم الصادرات خلال عام 2017، موزعة حسب المنطقة.

الجدول 3-3: صادرات النفط الخام لكل منطقه لعام 2017

ميناء	الولايات المتحدة الأمريكية	أوروبا	الشرق الأقصى
ميناء البصرة	230,891,704	234,710,241	736,677,639
ميناء جيهان	-	5,543,049	-
المجموع حسب المنطقة	230,891,704	240,253,290	736,677,639

الشكل 3-2: صادرات النفط الخام لكل منطقة لعام 2017

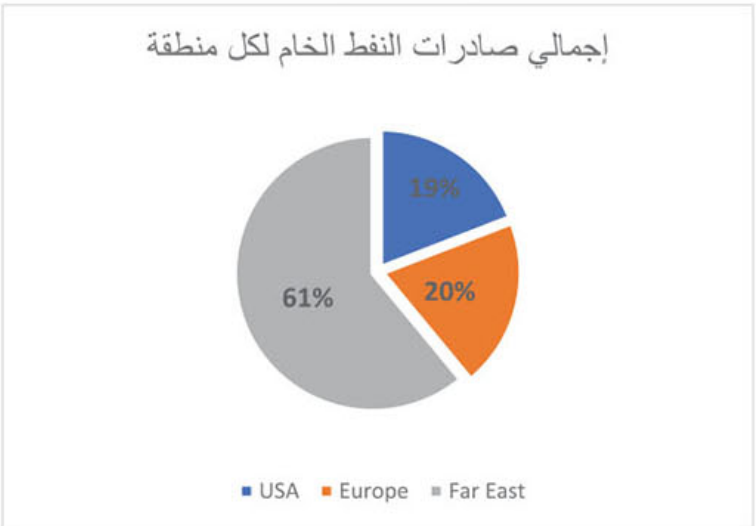

وإستمر نمو إنتاج النفط الخام على الرغم من الظروف الأمنية غير المستقرة في البلاد منذ عام 2014. كما إرتفعت صادرات النفط الخام بمعدل ثابت منذ عام 2014، مع إنخفاض طفيف بنسبة 0.05٪ في عام 2017. وعلى الرغم من ذلك الانخفاض في كمية النفط الخام المصدرة خلال عام 2017، إلّا أن إيرادات تصدير النفط الخام قد زادت بنسبة 36.5٪ وذلك بسبب زيادة سعر بيع النفط الخام.

جدول 3-4: كمية النفط الخام المنتج والمصدر في العراق الاتحادي من عام 2014 إلى 2017

البيان	2014	2015	2016	2017
إجمالي النفط الخام المستخرج (برميل)	1,135,321,786	1,278,991,546	1,434,037,313	1,466,457,830
إجمالي صادرات النفط الخام (برميل)	918,175,869	1,096,778,861	1,208,443,229	1,207,822,633

الرسم البياني 3-3: إنتاج وتصدير النفط الخام من 2014 إلى 2017

4. تحصيل الإيرادات

4.1 أنواع الإيرادات

تتلقى الحكومة الإتحادية للعراق إيرادات من القطاع الإستخراجي من خمسة مصادر موصوفة كما يلي:

- **إيرادات صادرات النفط الخام:** يكمن أهم مصدر للإيرادات الحكومية من الصناعات الإستخراجية في تصدير النفط الخام الذي يتحقق من خلال شركة تسويق النفط. وتقوم شركة سومو ببيع النفط الخام إلى الشركات العالمية نيابة عن الشركات الوطنية المنتجة الخمس. إضافة إلى ذلك، تقوم سومو ببيع النفط الخام لشركات النفط العالمية العاملة في العراق، بموجب عقود جولات التراخيص، بما يعادل ما تكسبه هذه الشركات من خلال الكلف المستردة وأجور الربحية. وبالتالي، تم الإفصاح عن إيرادات صادرات النفط الخام في تقرير المبادرة لعام 2017 مفصل بحسب الشركة (لـ ٨١ شركة).
- **إيرادات ضريبة الدخل على الشركات:** يتوجب على شركات النفط العالمية العاملة في العراق ضمن جولات التراخيص دفع ضريبة دخل بما يعادل 35% من أجور الربحية المتحققة. يتم احتساب ضريبة دخل الشركات من قبل دائرة العقود والتراخيص البترولية حسب الحقل، وبالتالي تم عرضها حسب الحقل ضمن تقرير مبادرة الشفافية للصناعات الإستخراجية في العراق لعام 2017.
- **حصة الشريك الحكومي من أجور الربحية في الحقول:** بموجب عقود الخدمة، حيث يحتفظ الشريك الحكومي بحصة من مجموع حصة مشاركة شركة أو تحالف في تراخيص النفط والغاز، وبالتالي يحق للشريك الحكومي الحصول على حصة من أجور الربحية التي تدفع، وفقاً لحصته من مجموع حصة المشاركة في تراخيص الحقل.
- **حصة الخزينة من أرباح الشركات المملوكة للدولة العاملة في القطاع الإستخراجي للنفط والغاز بنسبة 45%[5]:** يمثل هذا الإيراد قيمة مقبوضات الخزينة من الشركات المملوكة للدولة العاملة في الصناعات الإستخراجية. ولأغراض التقرير، تم تضمين المدفوعات التي قدمتها الشركات المملوكة للدولة العاملة في القطاع الإستخراجي فقط، إلا أن هذا الالتزام يشمل كافة الشركات المملوكة للدولة بموجب القانون (القانون رقم 22 لعام 1997 (بصيغته المعدلة)) والذي بموجبه يتوجب على الشركات المملوكة للدولة أن تدفع 45٪ من الأرباح المتحققة للحكومة المركزية (لوزارة المالية).
- **مكافأة التوقيع:** يتم تحديد مبالغ المكافآت في عقود الخدمة ويتم دفعها بشكل عام خلال فترة محددة من تاريخ نفاذ العقد. لم تكن هناك أي دفعات لمكافأة التوقيع خلال عام 2017.

تتلقى حكومة إقليم كردستان أنواع الإيرادات التالية:

- إيرادات تصدير النفط الخام
- رسوم الإمتياز
- مكافآت (التوقيع وبناء القدرات والإنتاج)
- دفعات بناء القدرات

الايرادات المهمة نسبياً ضمن تقرير المبادرة لعام 2017

لغايات تقرير المبادرة لعام 2017، تم تحديد عتبة الأهمية النسبية الى ما نسبته 2%. وبالتالي فإن جميع الإيرادات التي تسهم بنسبة 2% أو أكثر من مجموع الإيرادات التي تتلقاها الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان من قطاعي التعدين والنفط والغاز ستتم مطابقتها. كما وشمل نطاق المطابقة أنواع من المدفوعات الحكومية والتي تم إعتبارها ذات أهمية وفائدة للعموم، مثل مدفوعات الخدمة الداخلية والتي تتم بين وزارة المالية وشركات النفط الوطنية.

يوجد فقط نوعان من الإيرادات ذات الأهمية النسبية، والتي تسهم من مجموع الإيرادات بما يزيد عن 2% من العتبة المادية؛ وهي إيرادات الحكومة الإتحادية من صادرات النفط الخام وإيرادات إقليم كردستان من صادرات النفط الخام

[5] الإيراد الوحيد الذي تتلقاه الحكومة العراقية من قطاع التعدين هو حصة الخزينة والبالغة ما نسبته 45% من صافي أرباح الشركات المملوكة للدولة العاملة في هذا القطاع

الجدول 4-1: تدفقات الإيرادات في العراق الإتحادي

نوع الإيرادات	مهم نسبيا	القيمة (دولار أمريكي)	النسبة المئوية من إجمالي الإيرادات الإستخراجية في العراق الإتحادي
إيرادات صادرات النفط الخام	نعم	59,462,609,245	98.35%
إيرادات ضريبة الدخل على الشركات	لا	471,464,880	0.78%
من حصة الشريك الحكومي أجور الربحية في الحقول	لا	244,925,278.38	0.41%
حصة الخزينة من أرباح الشركات المملوكة للدولة	لا	282,361,644	0.47%
مكافأة التوقيع	لا	-	0.00%

5. نتائج عمليات مطابقة البيانات

5.1 ملخص لمطابقة البيانات

يبين الجدول أدناه فروقات بحوالي 1.125 مليار دولار أمريكي بين البيانات المقدمة من قبل شركة سومو والبيانات المقدمة من قبل المشترين. ولقد تمت مراجعة هذه الفروقات خلال عملية المطابقة وعُرضت نتائجها التفصيلية ضمن تقرير المبادرة لعام 2017. تُعزى الفروقات التي لوحظت بين الجهات المبلغة بشكل رئيسي إلى فوارق في تسجيل غرامات تأخير والإختلاف في تواريخ تسجيل بعض العمليات بالإضافة الى الفوارق في تسجيل البيانات على أساس نقدي أو على أساس الإستحقاق من قبل بعض الجهات المبلغة.

الجدول 5-1: ملخص مطابقة صادرات النفط الخام لعام 2017

شركة سومو (دولار امريكي)	المشتري (دولار امريكي)	الفرق (دولار امريكي)
59,462,609,245	58,337,549,611	1,125,059,634

يمثل الجدول أدناه قيمة مدفوعات الخدمة الداخلية التي تقوم بها وزارة المالية من خلال شركة سومو إلى شركات النفط الوطنية لتغطية تكلفة الإنتاج التي يتم تصديرها، بشكل شهري. تمت مطابقة هذه المدفوعات بين شركة سومو والشركات الإستخراجية الوطنية بسبب أهميتها. تمثل هذه الفروقات المبالغ المتعلقة بعام 2017، والتي إستلمتها شركة نفط البصرة وشركة الإستكشافات النفطية العراقية في كانون الثاني/يناير 2018.

الجدول 5-2: ملخص مطابقة مدفوعات الخدمة الداخلية لعام 2017

الشركة الإستخراجية	شركة سومو	الشركة الإستخراجية	الفروقات
	المبلغ (دينار عراقي)	المبلغ (دينار عراقي)	المبلغ (دينار عراقي)
شركة نفط البصرة	65,500,000,000	132,500,000,000	(67,000,000,000)
شركة نفط ميسان	96,700,000,000	96,700,000,000	-
شركة نفط الوسط	56,750,000,000	56,750,000,000	-
شركة نفط الشمال	232,750,000,000	232,750,000,000	-
شركة الإستكشافات النفطية العراقية	32,050,000,000	51,550,000,000	(19,500,000,000)
المجموع	**483,750,000,000**	**570,250,000,000**	**(86,500,000,000)**

6. تخصيص الإيرادات

6.1 إيرادات الموازنة الإتحادية

جرى درج جميع إيرادات الدولة في الموازنة الإتحادية بإستثناء الإيرادات المتأتية من مبيعات النفط الخام والغاز الخاصة بإقليم كردستان. رغم أنَّ قانون الموازنة الإتحادية ينص على مساهمة ثابتة من إيرادات تصدير حكومة كردستان العراق للنفط الخام، إلاَّ أنَّ الحكومة الإتحادية لا تحصل على هذه المبالغ فعلياً.

تمت الموافقة على قانون الموازنة العامة الإتحادية المعدلة لعام 2017 في سبتمبر/ أيلول 2017، ويتوقع إجمالي إيرادات قدره 82.070 تريليون دينار عراقي (حوالي 69.43 مليار دولار أمريكي). وقدرت الإيرادات من تصدير النفط الخام بمبلغ 71.833 تريليون دينار عراقي (حوالي 61 مليار دولار أمريكي) بمعدل تصدير تقديري قدره 3.750 مليون برميل يومياً ومتوسط سعر 44.40 دولاراً للبرميل. إيرادات الموازنة النفطية البالغة 71.833 تريليون دينار عراقي تمثل 87.5 ٪ من إجمالي إيرادات الموازنة. بلغ إجمالي نفقات الموازنة لعام 2017 مبلغ 107.090 تريليون دينار، بنسبة 73.4٪ من إجمالي النفقات المخصصة للنفقات الجارية، و26.6٪ تم تخصيصها للنفقات الرأسمالية.

6.2 التحويلات المحلية

هناك نوعان من التحويلات المحلية في العراق الإتحادي:

i. **تحويلات برنامج تنمية الأقاليم والمحافظات:** تمثل المبالغ المخصصة للمحافظات ضمن برنامج تنمية الأقاليم والمحافظات (بما في ذلك محافظات إقليم كردستان العراق) وتوزع تلك المبالغ المخصصة حسب تقدير عدد سكان كل محافظة. تتولى الحكومة المحلية لكل محافظة تنفيذ مشاريع التنمية.

ii. **مخصصات البترودولار:** تمثل المبالغ المخصصة للمحافظات المنتجة للنفط، حيث تحصل كل محافظة منتجة للنفط على علاوة لكل برميل من النفط الخام المنتج أو المكرر، والغاز الطبيعي المنتَج ضمن حدودها. على الرغم من وجود مخصصات بترولية بقيمة 500,000 مليار دينار عراقي ضمن الموازنة الإتحادية (وقت الموافقة)، لم تقم وزارة المالية بإجراء أي تحويلات فعلية من المبالغ المخصصة للمحافظات والأقاليم خلال عام 2017.

الجدول 6-1: مخصصات تنمية الأقاليم والتحويلات الفعلية التي تم إجراؤها خلال عام 2017

المحافظة	تخصيص تنمية الأقاليم والمحافظات (دينار عراقي)	تخصيص تنمية الأقاليم والمحافظات (ما يعادلها بالدولار الأمريكي)	المبلغ الفعلي المُحوّل (دينار عراقي)	المبلغ الفعلي المُحوّل (ما يعادلها بالدولار الأمريكي)	المبالغ المخصصة ولكن لم يتم تحويلها (ما يعادلها بالدولار الأمريكي)
البصرة	41,993,637,935	35,527,612	20,665,000,000	17,483,080	18,044,532
المثنى	14,358,685,579	12,147,788	-	-	12,147,788
كربلاء	58,731,370,118	49,688,130	6,400,000,000	5,414,552	44,273,578
النجف	41,994,120,000	35,528,020	1,110,000,000	939,086	34,588,934
صلاح الدين	54,444,220,068	46,061,100	22,467,000,000	19,007,614	27,053,486
نينوى	35,599,037,400	30,117,629	35,599,037,400	30,117,629	-
ذي قار	20,270,314,350	17,149,166	12,837,500,000	10,860,829	6,288,337
الديوانية	12,675,000,000	10,723,350	6,595,000,000	5,579,526	5,143,824
بابل	94,062,910,283	79,579,450	3,590,754,000	3,037,863	76,541,587
واسط	85,562,979,357	72,388,307	14,496,726,930	12,264,574	60,123,733
الأنبار	21,390,358,474	18,096,750	19,389,646,900	16,404,101	1,692,649
ديالى	34,854,714,690	29,487,914	5,539,735,126	4,686,747	24,801,167
بغداد	107,822,692,567	91,220,552	76,315,022,090	64,564,316	26,656,236
ميسان	122,406,188,000	103,558,535	2,111,100,000	1,786,041	101,772,494
كركوك	13,422,408,376	11,355,675	13,422,408,376	11,355,675	-
المجموع	**759,588,637,197**	**642,629,978**	**240,538,930,822**	**203,501,633**	**439,128,345**

7. المساهمة الإقتصادية للقطاع الإستخراجي

الجدول 7-1: المساهمة الإقتصادية للقطاع الإستخراجي

	2017		2016		نسبة الزيادة (النقص)
الإيراد (دولار أمريكي)	60,461,361,047	92.31%	44,531,646,349	96.7%	(4.39%)
الناتج المحلي الإجمالي (دينار عراقي)	89,065,057.70 مليون	38.94%	61,361,951.5 مليون	29.83%	9.11%
صادرات (دولار أمريكي)[6]	59,730,500,000	99.23%	43,683,700,000	99.79%	(0.56%)

الشكل 7-2: المساهمة الإقتصادية للقطاع الإستخراجي خلال عام 2017

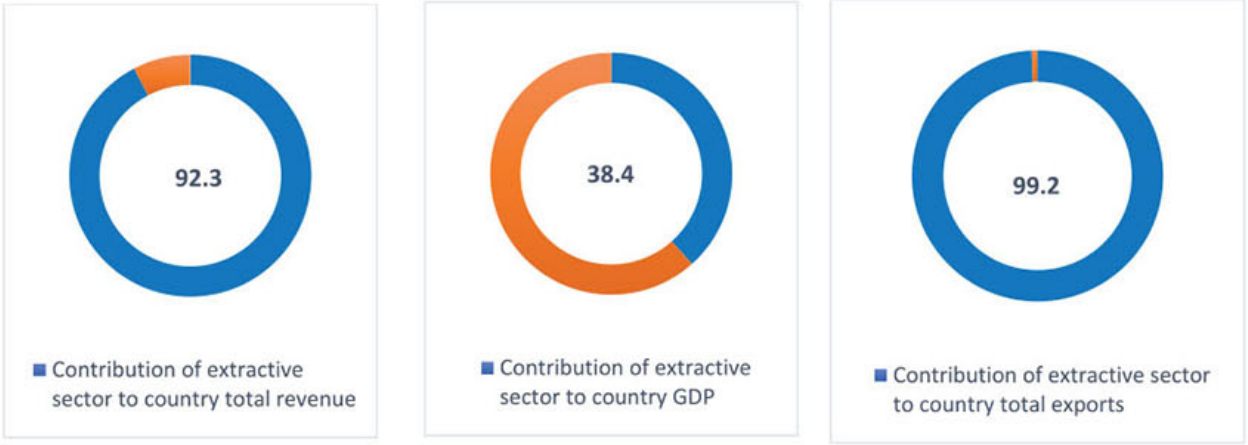

[6] تم تقريب بيانات التصدير المعروضة لأقرب مئة الف

8. المؤشرات والتوصيات

إن التوصيات المدرجة ضمن التقرير تعكس الخطوات المستقبلية الموصى بها للأطراف ذات العلاقة. وقد إستندت التوصيات المذكورة في تقرير المبادرة لعام 2017 على ملاحظات مقدمة خلال فترة جمع البيانات والإبلاغ لإعداد التقرير. وركزت التوصيات بشكل رئيسي على تعزيز شفافية الإبلاغ لدى مؤسسات حكومية معينة ورفع الوعي حول أهمية المبادرة ودورها في تعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع. كما شددت التوصيات على ضرورة بناء وفتح قنوات تواصل مع جميع الشركات الدولية العاملة في قطاع النفط والغاز في العراق بصفتها مُشترية أو مُشغّلة لمحطات إستخراج النفط بهدف تعزيز كفاءتها في تقديم البيانات المطلوبة للمبادرة.

وفيما يلي لمحة عامة عن المؤشرات والتوصيات الرئيسية المذكورة في هذا التقرير:

المؤشر:

تماشياً مع فترات الإبلاغ السابقة، لوحظت التحديات الرئيسية التالية:

- تأخر إنجاز نماذج البيانات وطلبات المعلومات الأخرى أو إكمالها جزئياً من قبل الجهات المفصحة.
- عدم الرد على إستفسارات الإداري المستقل المتعلقة بالمتابعة.

على الرغم من المتابعة الحثيثة مع الجهات المفصحة، لا تزال بعض الفروقات في المطابقة غير مفسرة.

التوصية:

- يوصى بأن يواصل المجلس الإتصال على مدار العام مع مختلف الجهات المفصحة للتأكيد على أهمية إنجاز نماذج البيانات وطلبات المعلومات في الوقت المناسب، مع التقيد الصارم بالمتطلبات التي حددها مجلس أصحاب المصلحة وقام بتطبيقها الإداري المستقل من حيث إستكمال البيانات وضمان الجودة.
- ينبغي أن يقوم المجلس بتعيين الإداري المستقل للعمل على تقارير المبادرة المقبلة في وقت مبكر من العام لإتاحة مهلة إضافية، في ضوء التحديات المتعلقة بجمع المعلومات.

المؤشر:

على الرغم من وجود بعض التأخير في الإبلاغ عن البيانات من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية العاملة في قطاع الإستخراج في العراق، إلاّ أنه قد لوحظ أنّ الجهات الحكومية كانت أكثر إستعداداً لتلبية متطلبات هذه المبادرة من الجهات غير الحكومية.

التوصية:

يوصى ببذل المزيد من الجهود مع الجهات غير الحكومية العاملة في القطاع الإستخراجي في العراق لتوضيح أهمية هذه المبادرة وضمان دعمهم لها. الأمر الذي سيعزز قنوات الإتصال مع المبادرة ويسهل من عملية الإفصاح والوصول إلى البيانات.

المؤشر:

كما هو الحال بالنسبة للتقارير السابقة، فإن عدم إتساق البيانات المقدمة، من حيث المعايير المحاسبية المعمول بها، بين الشركات الدولية والمؤسسات المملوكة للدولة، أوجد العديد من الفروقات في المطابقة.

التوصية:

يجري حالياً العمل على تطوير المعايير المحاسبية في العراق بهدف أن تصبح متماشية مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي، ولكن إلى أن يتم تنفيذ ذلك، يوصى بأن يوجه المجلس إنتباه مختلف جهات الإفصاح من خلال ورش العمل والإجتماعات المنتظمة. إن إعتماد هذا النهج يعزز نوعية البيانات المفصح عنها وكفاءة عملية المطابقة.

المؤشر:

لا يعد قطاع التعدين في العراق متطوراً مثل قطاع النفط والغاز، وهو أمر مفهوم بمنظور أن العراق منتج رئيسي للنفط والغاز وأن قطاع التعدين لم يحصل على الإهتمام المطلوب. ومع ذلك، فإن قطاع التعدين مهم والحصول على المعلومات المطلوبة لغرض هذا التقرير طرح تحدياً بسبب نقص الوعي من قبل وزارة الصناعة والمعادن والشركات التابعة لها بمتطلبات الإبلاغ الخاصة في المبادرة.

التوصية:

يوصى ببذل المزيد من الإهتمام بقطاع التعدين في العراق من قبل الحكومة ويمكن للمبادرة أن تلعب دوراً رئيسياً في هذا النشاط من خلال بناء الوعي بين مختلف الكيانات العاملة في هذا القطاع والحكومة وتحقيق الإطلاع الشامل من حيث القوانين والأنظمة التي تحكم هذا القطاع، جولات التراخيص، مبادرات التسويق ومتطلبات الإبلاغ التي تصل إلى المعايير الدولية.

المؤشر:
أوضح التقرير أن قطاع التعدين شبه متوقف في العراق حيث أن الشركة العامة للصناعات التعدينية هي الشركة الوحيدة من بين الشركات الاستخراجية الثمان التي تمارس نشاطاً إستخراجياً جزئياً. بينما إنتقلت الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية والشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية والشركة العامة للحديد والصلب والشركة العامة للسمنت العراقية إلى النشاط التحويلي بدلاً عن الإستخراجي. وفيما يتعلق بالشركة العامة لصناعة الأسمدة الشمالية والشركة العامة للفوسفات والشركة العامة لكبريت المشراق فإن تلك الشركات متوقفة عن العمل ولا تمارس أي نشاط.

التوصية:
يوصى بإقامة مؤتمر عالمي في بغداد بحضور خبراء قطاع التعدين من وزارة الصناعة والمعادن والشركات المحلية والعالمية العاملة في القطاع وبحضور المكاتب الاستشارية العالمية للبحث في التحديات التي يواجها قطاع التعدين في العراق وأسباب التوقف الملحوظ في أنشطة القطاع الإستخراجية والتحويلية، مع الوصول الى التوصيات اللازمة. قد يتطلب الأمر إقتراح إقامة جولات تراخيص في قطاع التعدين والتي إنبثقت من ورشة العمل التي أقامتها مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية العراقية في وزارة الصناعة والمعادن في شهر كانون الأول/ ديسمبر عام 2017.

المؤشر:
لم تقم وزارة الصناعة والمعادن بتزويد الإداري المستقل بقائمة بجميع العقود المبرمة مع شركات القطاع الخاص في قطاع التعدين والمعادن في العراق الإتحادي خلال عام 2017، حيث إعتبرت الوزارة هذه المعلومات سرية.

التوصية:
نوصي بأن تقوم وزارة الصناعة والمعادن بنشر سياستها بخصوص شفافية العقود، أسوة بوزارة النفط. كما نوصي قيام الوزارة بنشر العقود بناء على السياسة التي ستعلنها وذلك لتعزيز الشفافية.

المؤشر:
لم تكشف دائرة العقود والتراخيص البترولية عن أوزان المعايير التقنية والمالية المستخدمة في التأهيل الأولي للشركات في المرحلة الأولى من عملية جولات التراخيص، ونقل حصص الملكية في تراخيص النفط والغاز. بالإضافة إلى ذلك، لم تكشف دائرة العقود والتراخيص البترولية عما إذا كانت هناك أي تعديلات على شروط العقد (بالنسبة لجميع التراخيص النشطة) خلال عام 2017.

التوصية:
نوصي بأن تعزز دائرة العقود والتراخيص البترولية شمولية تقاريرها فيما يتعلق بالإجراءات المطبقة في منح ونقل أسهم التراخيص للوصول إلى مستوى أعلى من الإمتثال لمعيار المبادرة.
وللمزيد من الشفافية، يوصي المجلس بأن تقوم دائرة العقود والتراخيص البترولية بنشر تفاصيل للتعليمات المتعلقة بالمشاركة في عملية تقديم العطاءات بشأن جولات التراخيص على موقعها الإلكتروني.

المؤشر:
لوحظ أن كل شركة من شركات النفط الوطنية تطبق آلية مختلفة لإحتساب كميات وتكاليف إنتاج الغاز.

التوصية:
يوصى بأن تعتمد جميع شركات النفط الوطنية آلية موحدة لحساب إنتاج الغاز.

المؤشر:
واجه الإداري المستقل تحديات في الحصول على بيانات من شركة غاز البصرة، حيث ردت شركة غاز البصرة فيما يتعلق ببعض طلبات البيانات بأن المعلومات سرية ولن يتم الإبلاغ عنها، وذلك فيما يتعلق بالمتطلبات التالية:

- أسماء الشركات التي قامت شركة غاز البصرة بتصدير الغاز السائل لها خلال العام 2017.
- العمولة المتفق عليها مع شركة سومو من أجل تصدير منتجات الغاز المصنعة من قبل شركة غاز البصرة.

التوصية:
يوصي المجلس بأن يقوم ممثل شركة غاز الجنوب (التي تملك 51% من أسهم شركة غاز البصرة) بإصدار تعليمات مكتوبة لشركة غاز البصرة تطالب بالإبلاغ عن جميع البيانات التي تطلبها المبادرة وأي طرف ممثل لها.

المؤشر:
أوضح التقرير بأنه لم تقم جميع شركات النفط العالمية العاملة في العراق بموجب جولات التراخيص بالإبلاغ عن أرقام العمالة في فروعها العراقية، وبالتالي فإن الأرقام الواردة في التقرير ليست شاملة لإجمالي العمالة في كافة حقول جولات التراخيص.

التوصية:
يوصي المجلس بالحصول على أعداد العمالة الأجنبية والعراقية في حقول جولات التراخيص من لجنة الإدارة المشتركة (Joint Management Commission) للحقول وذلك في التقارير القادمة.

المؤشر:
أوضح التقرير وجود إختلاف بين وزارة المالية ووزارة النفط في آلية تصنيف مستحقات الشركات العالمية العاملة في العراق. حيث يشمل إجمالي إيرادات صادرات النفط الخام قيمة مبيعات النفط لشركات النفط العالمية العاملة في العراق بموجب عقود جولات التراخيص، بما يعادل قيمة التكاليف المستردة وأجور الربحية المستحقة. ويتم تسجيل تلك المبالغ كإيرادات صادرات النفط الخام من قبل سومو (وزارة النفط). أما وزارة المالية، فتقوم بتسجيل تلك المبالغ إيرادات في حساباتهم ومن ثم يتم تثبيتها بتسويات قيدية إنفاق على حساب وزارة النفط/ الخطة الإستثمارية.

التوصية:
يوصى بعقد ورشة عمل ودراسة بإشراف مجلس أصحاب المصلحة وإدارة الأمانة الوطنية للمبادرة لتوضيح أسباب الفرق في تصنيف مستحقات الشركات العاملة في العراق ضمن جولات التراخيص وإدراج النتائج السلبية المترتبة على ذلك وإقتراح توصيات تفصيلية تقدم إلى وزارتي المالية والنفط.

المؤشر:
لوحظ عدم التزام شركة بريتيش بتروليوم وذلك من حيث تعاقدها مع شركة غير مسجلة في العراق حسب مسجل الشركات حيث أن الشركة المتعاقد معها ضمن حقل الرميلة وهي شركة Best Solutions Trading & Services for Oil & Gas Equipment - General Electric (عقد بقيمة إجمالية تصل إلى 293,750,000 دولار) هي شركة غير مسجلة و مخالفة لقانون رقم 2 لسنة 2017 - نظام فروع الشركات الأجنبية (المادة 14) النافذ بتاريخ 13 آذار/مارس 2016 والتي تنص بأنه "يحظر على الشركات الأجنبية ممارسة أي نشاط تجاري أو فتح مقر لها في العراق إذا لم تمنح إجازة تسجيل". إن هذه الشركة غير مسجلة لدى مسجل الشركات وليس لها وكيل تجاري مخول في العراق.

التوصية:
يوصي مجلس أصحاب المصلحة بأن تقوم إدارة الأمانة الوطنية للمبادرة بمخاطبة وزارة النفط لغرض إجراء اللازم بعد تدقيق تفاصيل ملكية المنفعة (Beneficial Ownership).

المؤشر:
قامت وزارة النفط بنشر سياستها المتعلقة بالإفصاح عن العقود خلال نيسان (أبريل) 2019، إلا أن سياسة الوزارة تنص بنشر نماذج العقود فقط، وليس العقود الموقعة.

التوصية:
يوصى بقيام مجلس الأمناء بتحديث خطة العمل للأعوام 2020 وما بعد لتتضمن خطط لمعالجة التحديات المتعلقة بعدم نشر العقود والتراخيص تماشياً مع المتطلب (2-4-ب) من معيار المبادرة الدولية لسنة 2019 والذي يتوقع من المجلس أن يتفق على خطة تساعد في الكشف عن العقود خلال إطار زمني واضح. وذلك تهيؤا للإمتثال الكامل للمتطلب (2-4-أ) من معيار المبادرة الدولية لسنة 2019 الذي يشترط الإفصاح عن كامل العقود والتراخيص التي منحت أو أبرمت أو عدلت إبتداءً من كانون الثاني/يناير 2021.

المؤشر:
أوضح التقرير بأن نسبة حرق الغاز المصاحب (غير المُستثمر) عالية حيث تشكل تقريباً 53% من إجمالي الغاز المنتج خلال عام 2017.

التوصية:
بإشراف مجلس أصحاب المصلحة وإدارة الأمانة الوطنية للمبادرة يوصى بإعداد دراسة فنية متخصصة تبين الخسائر المالية التي تتكبدها الموازنة والناتجة عن النسب العالية من الغاز المصاحب غير المُستثمر (المحروق)، والآثار البيئية التي تترتب على ذلك مع تقديم توصيات لمعالجة تلك المشكلة.

المؤشر:

لم يتمكن الإداري المستقل من الحصول على العدد الإجمالي لموظفي الدولة لعدم وجود إحصائية دقيقة لدى الجهات المعنية. لذلك تم الإعتماد في التقرير على أعداد العمالة المثبتة في قانون الموازنة الإتحادية لعام 2017، والتي تشمل إجمالي الموظفين العاملين في الوزارات العراقية والمديريات الممولة مركزياً فقط. ولذلك لم يتم إحتساب النسبة المئوية للعمالة في القطاع الإستخراجي مقارنةً بالعدد الإجمالي للعمالة في العراق خلال عام 2017.

التوصية:

- يوصي المجلس بطلب تدخل السيد رئيس المجلس لدى الجهات المعنية لتسهيل الحصول على البيانات الدقيقة المطلوبة لتقارير مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية القادمة.
- يوصي المجلس بإلزام الإداري المستقل في التقارير القادمة بضرورة الحصول على عدد موظفي الدولة من الوزارات والجهات ذات العلاقة في حالة تعذر الحصول عليها من التخطيط والمالية.

المؤشر:

من خلال مراجعة البيانات المزودة من قبل هيئة الضرائب، تبين قيام ثلاث شركات فقط من الشركات الإستخراجية البالغ عددها ثلاث عشرة شركة من إستكمال التحاسب الضريبي لعام 2017 مما تسبب في وجود فروقات بين مبالغ الضريبة الموافق عليها والمزودة من قبل وزارة النفط ومبالغ الضريبة المدفوعة والمزودة من قبل هيئة الضرائب.

التوصية:

يوصى بقيام الجهات ذات العلاقة (وزارة النفط ووزارة المالية وديوان الرقابة المالية الإتحادي وشركات النفط العالمية العاملة في العراق) بإستكمال عملية التحاسب الضريبي للشركات التي لم تستكمل ذلك.

المؤشر:

أظهر التقرير بأن وزارة المالية لم تقم بأي تحويلات فعلية من المبالغ المخصصة للمحافظات والأقاليم من البترودولار خلال العام 2017، كما أظهر وجود فروقات كبيرة بين المبالغ المخصصة والمدفوعة فعلاً لتخصيصات تنمية الأقاليم. وتعود هذه الفروقات لتأخر إجراءات إطلاق الصرف بين وزارتي المالية والتخطيط وكذلك بسبب تأخر المحافظات المعنية بالمطالبة بتلك المخصصات.

التوصية:

يوصي مجلس أصحاب المصلحة وإدارة الأمانة الوطنية للمبادرة بأن تتم مخاطبة الوزارات والمحافظات المعنية لغرض معالجة أسباب التأخير.

المؤشر:

أظهرت مطابقة إيرادات صادرات النفط الخام بين شركات النفط العالمية وشركة تسويق النفط (سومو) فروقات غير مبررة وذلك بين بيانات شركة سومو وبيانات شركة ساراس – ميلانو بمقدار 15,931,357 دولار أمريكي. ولم يتمكن التقرير من التحقق في أسباب تلك الفروقات لعدم قيام شركة ساراس – ميلانو بتقديم كافة البيانات المطلوبة وبنماذج الإبلاغ المخصصة.

التوصية:

نوصي مجلس أصحاب المصلحة وإدارة الأمانة الوطنية للمبادرة بمخاطبة وزارة النفط لغرض التحقق من الفروقات وإجراء ما يلزم.

المؤشر:

على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من قبل مجلس أصحاب المصلحة والإداري المستقل لتحقيق مشاركة حكومة إقليم كردستان في المبادرة، إلا أنه لم يتم إستلام أي معلومات من حكومة إقليم كردستان أو الشركات العاملة فيها وذلك فيما يتعلق بالبيانات التالية:

- حقول النفط والغاز المنتجة وغير المنتجة في مناطق الإقليم. تم الحصول على أسماء الحقول من مصادر عامة ولكن لا تبدو أسماء الحقول المذكورة على الموقع الإلكتروني لحكومة إقليم كردستان شاملة.
- عقود المشاركة في الإنتاج الموقعة مع شركات نفط عالمية. تم الحصول على نسخ من العقود ل 42 حقل تم نشر عقود المشاركة الخاصة بها وتعديلاتها على الموقع الإلكتروني لحكومة إقليم كردستان.
- إحتياطيات النفط والغاز والمعادن في إقليم كردستان.
- كميات وقيم إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي والمعادن في إقليم كردستان. حيث تم الإعتماد على المعلومات المدرجة في التقارير المنشورة على موقع حكومة إقليم كردستان الإلكتروني حول التصدير، الإستهلاك والنفقات والإيرادات النفطية.
- كميات وقيم صادرات النفط الخام في الإقليم حيث تم الإعتماد على المعلومات المدرجة في التقارير المنشورة على موقع حكومة إقليم كردستان الإلكتروني حول التصدير، الإستهلاك والنفقات والإيرادات النفطية.
- سعر بيع برميل النفط الخام، حيث تم الإعتماد على المعلومات المدرجة في التقارير المنشورة على موقع حكومة إقليم كردستان الإلكتروني حول التصدير، الإستهلاك والنفقات والإيرادات النفطية.

- كميات الإستهلاك المحلي من النفط الخام المنتج لإقليم كردستان، حيث تم الإعتماد على المعلومات المدرجة في التقارير المنشورة على موقع حكومة إقليم كردستان الإلكتروني حول التصدير، الإستهلاك والنفقات والإيرادات النفطية.
- بيانات الإيرادات النفطية لدى الإقليم، حيث تم الإعتماد على عدة مصادر عامة مثل الرجوع للتقارير المنشورة على موقع حكومة إقليم كردستان الإلكتروني حول التصدير، الإستهلاك والنفقات والإيرادات النفطية والتقارير المنشورة من قبل الشركات العالمية العاملة في الإقليم (تقارير الدفعات المقدمة الى الحكومات) حيث تضمنت تلك التقارير إيرادات الإقليم من رسوم الإمتياز ومكافأت إنتاج وضرائب. وتم الحصول على تلك المعلومات فقط من شركتي جينيل للطاقة وغولف كيستون بتروليوم المحدودة.
- تفاصيل النفقات الإجتماعية والإقتصادية الإلزامية والطوعية الخاصة بإقليم كردستان كما لم يتم العثور على تلك المعلومات من مصادر عامة.

التوصية:

نوصي بقيام مجلس أصحاب المصلحة بتكثيف التواصل مع حكومة إقليم كردستان ومجلس النواب في الإقليم لبحث التحديات التي تحول دون مشاركة الإقليم في المبادرة وتقديم البيانات المطلوبة.

إرنست ويونغ | التدقيق | الضرائب | الاستشارات المالية| الخدمات الاستشارية

نبذة عن إرنست ويونغ

إرنست ويونغ هي شركة رائدة عالميًا في مجال التدقيق المالي والضرائب والمعاملات المالية وخدمات الإستشارات. تساعد الأراء الثاقبة وخدمات الجودة التي نقدمها على زيادة الثقة في أسواق رأس المال وإقتصاديات العالم. نعمل على تطوير قادة أعمال بارزين يعملون معاً في تنفيذ وعودنا إلى جميع الأطراف المعنية. ومن خلال ذلك، نلعب دورًا هامًا في بناء عالم أفضل للعمل لموظفينا وعملائنا ومجتمعاتنا.

تشير إرنست ويونغ إلى المؤسسة العالمية التي تشمل الشركات الأعضاء في شركة إرنست ويونغ العالمية المحدودة، وهي الشركات التي يتمتع كل منها بكيان قانوني منفصل. إنَّ شركة إرنست ويونغ العالمية المحدودة، وهي شركة بريطانية محدودة، لا تقدم أي خدمات للعملاء. ولمزيد من المعلومات عن الشركة، يُرجى زيارة موقعنا: ey.com. شركة إرنست ويونغ العالمية ©2019
جميع الحقوق محفوظة.

ey.com

مبادرة الشفافية
في الصناعات الإستخراجية في العراق
مُلخّص التقرير السنوي لعام 2017

www.ieiti.org.iq

IraqiEITI